

أكد وزير التجارة والصناعة م. رشيد محمد رشيد حول دخول منتجات صينية دون المستوى إلى السوق المصري أنه تم الإتفاق مع الجانب الصيني لمنع دخول السلع الصينية غير المطابقة للمواصفات إلى السوق المصري، حيث يقوم الجانب الصيني بفحص جميع السلع الصناعية قبل تصديرها

إلى مصر للتأكد من جودتها ومطابقتها للشروط الصحية وشروط الأمن والسلامة وحماية البيئة على أن يتم إصدار شهادة فحص للمصدر الصيني تؤكد مطابقة السلع لهذه المواصفات ودونها لا يمكن التصدير لمصر كما سيتم إنشاء نظام إلكتروني لتبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنتجات المصدرة قبل تصديرها.

في أهم مؤشر على تأثرها بالأزمة المالية العالمية: القاهرة كشفت عن تراجع احتياطياتها الدولية.. وعجز في ميزان المدفوعات

## تراجع تحويلات المصريين في الخارج.. والكويت لانزال في المقدمة عربياً



البنك المركزي المصري

بنسبة 6,7٪ إلى 19 مليار دولار كمحصلة لتراجع حصيلة الصادرات غير البترولية بمعدل 2,3٪ لتصل إلى نحو 10,7 مليارات دولار فيما تراجعت الصادرات البترولية بمعدل 13,4٪، لتبلغ نحو 8,6 مليارات دولار كما تراجعت حصيلة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 10,2٪.

كما كشف البنك عن تراجع في احتياطياته الدولية وعن عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض في الصادرات في أهم مؤشر على تأثر مصر بالأزمة المالية العالمية، مؤكداً أن الاحتياطيات الدولية تراجعت 3,3 مليارات دولار بنسبة 9,4٪ إلى 31,3 مليار دولار في نهاية يونيو 2009.

ولفت إلى أن الاحتياطي يغطي واردات سلعية لنحو 7 شهور فقط، وشرح التقرير أن الصادرات السلعية تراجعت بنسبة 7,6٪ إلى 19 مليار دولار في حين تراجعت الصادرات البترولية بمعدل 13,4٪ لتبلغ نحو 8,6 مليارات دولار كما تراجعت حصيلة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 10,2٪.

وذكر أن معاملات ميزان المدفوعات خلال الفترة نفسها أسفرت عن عجز كلي بلغ 2,3 مليار دولار مقابل فائض 4,9 مليار دولار حيث سجل الميزان الجاري عجزاً مقداره 3,4 مليارات جنيه في حين حقق ميزان المعاملات الرأسمالية والمالية من صافي تدفق للداخل 0,7 مليار دولار.

القاهرة - أ.ش.أ. أكد البنك المركزي المصري أن تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال الربع الثالث من السنة المالية 2008/2009 تراجعت على نحو كبير لتبلغ 1738 مليون دولار مقابل 2285 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام.

وأضاف البنك في تقريره الشهري أن تحويلات المصريين العاملين في الكويت جاءت في مقدمة التحويلات القادمة من الدول العربية، إذ بلغت 337 مليون دولار تلتها التحويلات القادمة من الإمارات بقيمة بلغت 298 مليون دولار ثم السعودية بقيمة 196 مليون دولار فيما توزعت النسب الباقية بين عدة دول.

وبالنسبة للدول الأجنبية فقد بلغت التحويلات القادمة من أميركا 544 مليون دولار تلتها بريطانيا بقيمة 98 مليون دولار.

وأشار إلى أن معدلات التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي «إجمالي الصادرات والواردات السلعية» خلال الفترة من يوليو إلى مارس من السنة المالية المنتهية تراجعت إلى 57,9 مليار دولار بنسبة انخفاض 0,8٪.

وذكر التقرير الشهري للبنك أن الولايات المتحدة تعتبر الشريك الأول في حجم التبادل التجاري مع مصر بما نسبته 19,1٪ من إجمالي حجم التبادل وتراوحت نسب التبادل التجاري مع أهم الشركاء الآخرين فيما بين 7,1٪ و 2,9٪ ومع باقي دول العالم بنسبة 33,6٪. وأضاف التقرير أن الصادرات السلعية تراجعت

## مصر تدرس السماح للمغتربين بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة



هل يقر مشروع السماح للمغتربين بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية ام يبقى حبرا على ورق؟

كشف وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية د. مفيد شهاب عن نية الدولة منح المزيد من المساحات على طريق الديموقراطية بإعلانه أنها ستدرس إمكانية مشاركة المصريين المغتربين في الخارج في الانتخابات، لافتاً إلى أن الدستور يكفل حق المواطن في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي من خلال المادة رقم 62 وفقاً للأحكام التي حددها القانون، مؤكداً أنه لا توجد أسباب قانونية تدعو إلى حرمان المواطنين المصريين المغتربين في الخارج من حقهم الانتخابي والدستوري.

كلام الوزير د. شهاب عن التواصل والريادة والتنمية الذي كان شعار المؤتمر العام للمصريين في الخارج الذي نظمته وزارة القوى العاملة مع وزارة الاستثمار وبرعاية الرئيس مبارك وبحضور الوزراء العتبيين جاء ليرفض أيضاً ضرورة إجراء تعديلات تشريعية على قانون الجداول الانتخابية من خلال وضع قواعد عملية وتنفيذية للعملية الانتخابية في الخارج، كما أشار إلى ضرورة إجراء تعديلات على مستوى الانتخابات الرئاسية والاستفتاءات قبل تطبيقها على الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى. الوزير د. شهاب حدد المعوقات وقال إن من أبرز تلك المعوقات التي تمنع مشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات هي تسجيل المهاجرين في الكشوف الانتخابية وتحديد

## رابطة المصريين في إسرائيل ينفون عن أنفسهم الخيانة والعمالة ويحنون لـ «الفيشاوي»!

علينا، فنحن هنا لأن زوجاتنا وأولادنا هنا». وقال الشاذلي إن معظم المصريين المقيمين في إسرائيل قدموا إليها أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ويبلغ عددهم اليوم نحو 7 آلاف، وجزء منهم جاءوا للبحث عن عمل بالأساس، وأعجبهم الحياة الاجتماعية لفلسطيني 48 لما فيها من تراحم وود ومحبة، على حد تعبيره، فقرر البقاء.

وحول المستوى المادي الجيد للمصريين في إسرائيل وما يثيره من شبهات قال: لماذا نقول إن الأوضاع المالية الجيدة هي شبهة؟ لماذا لا يقولون إن المصريين «شاطرين»؟ ومن ثم ليس كل المصريين هنا يتمتعون بمستوى مادي عال. علمنا نجد واعتمادنا على أنفسنا وليس على الوساطة مثلما هو الحال في مصر. ونحن نتمتع بمستوى فكري متقدم وبأفق واسع فكرياً واقتصادياً وهذه من أسباب نجاحنا.

وأضاف: الخيانة لا تحقق أرباحاً فالجاسوس عندما تنتهي مهمته لا يصبح له أي قيمة. الخائن لا سمر له ومن ثم بماذا يمكن أن ننفع إسرائيل ونحن هنا؟ اتهامنا ليس منطقياً.

ووصف دعم المصريين لحزب كاديبا الصهيوني في انتخابات الكنيست الأخيرة بأنه حنكة سياسية، ليقولوا «نحن هنا ولنا تأثير». وأوضح أن هذه الخطوة جعلت العالم كله يعرف بقضية المصريين المتزوجين من «إسرائيليات».

وفي معرض حديثه، أشار الشاذلي إلى حاجة المصريين في إسرائيل لحياة اجتماعية، وبالتالي فإن مجموعات منهم تلقى على فترات متقاربة في لقاءات تعيد ذكرياتهم بمصر، مثل جلسات قهوة الفيشاوي ووسط البلد وغيرها، بحيث تشكل هذه اللقاءات متعة روحانية لهم، كما قال.

العربية - دبي: قال رئيس «رابطة المصريين في إسرائيل» شكري الشاذلي إن اتهام المصريين المتزوجين من «إسرائيليات» بالعمالة مرفوض، داعياً الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، وأن يحل السلام قريباً. جاءت أقوال الشاذلي في لقاء مع «العربية نت»، سلط الضوء على حياة المصريين في إسرائيل، في فترة تعالت فيها أصوات مصرية وصدر فيها قرار من المحكمة الإدارية في مصر يوصي بسحب جنسية المصريين المتزوجين من «إسرائيليات»، ويرى الشاذلي أن تهمة الخيانة ليست مبررة، وما هي إلا نتاج لجهل العالم العربي بما فيه مصر بوجود عرب فلسطينيين في إسرائيل، وبأن «الإسرائيليات» اللواتي يتحدثن عنهن ما هن إلا فلسطينيات من عرب 48.

وأضاف: «عندما أتينا إلى هنا واكتشفنا وجود بلدات عربية كاملة فوجئنا لأننا كنا جزءاً من الجهل والتخلف المصري والعربي. كذلك لا بد أن يعرف الجميع أن جزءاً من المصريين انتقلوا من بلدنا إلى إسرائيل بعد قرار أمن الدولة طرد زوجاتهم من مصر».

وقال الشاذلي إنه من العار على مصر أن تناقش قضية زواج عام 2009، في حين ناقشتها الولايات المتحدة عام 1922 حول الزواج بين الأميركيين واليابانيين، وهذا يدل على أن الأفق محدود.

وحول نظرة فلسطينيين الداخل إليهم عقب شكري الشاذلي قائلاً: «إذا كان عرب قدم، وإذا كانت الفلاحة 14 قدما فإن الرسوم الجمركية عليها تقدر بنحو 357 جنيهاً، وإذا كانت مستعملة فإن الرسوم تنخفض إلى النصف. وبالنسبة لغرف الصالون والنوم فيتم احتساب الرسوم الجمركية عليها حسب عدد القمم والوزن ومستوى الجودة ونسبة الاستعمال، وكم توسط تقدر قيمة غرفة الصالون المستعملة بنحو 2000 جنيه وهي تخضع لتعريف جمركية بنسبة 30٪ من هذه القيمة لتصل رسوماها الجمركية لنحو 600 جنيه، وبالنسبة لغرفة النوم المستعملة فإن قيمتها تقدر بنحو 3000 جنيه وجماركها 900 جنيه.

أما غرف النوم المستعملة الخاصة بالأطفال فتقدر قيمتها بنحو 1000 جنيه ورسوماها 300 جنيه. وبالنسبة لغرف المكتب فتقدر قيمتها بنحو 250 جنيهاً ورسوماها الجمركية 75 جنيهاً، وطقم الترابيزة المكون من 3 قطع تقدر قيمته بنحو 300 جنيه ورسومه الجمركية تقدر بنحو 90 جنيهاً.

الاستثمار د. محمود محيي الدين عن اعداد خريطة استثمارية في جميع المحافظات ترشد المستثمر والعاملين في الخارج للفرص الاستثمارية المتاحة، مشيراً إلى أن تحويلات المصريين في الخارج تنصدها الولايات المتحدة حيث تبلغ 32٪ يليها الكويت 21٪ ثم الإمارات 11٪ والسعودية 7٪.

وأوضح محيي الدين أن هيئة الاستثمار قامت بإنشاء إدارة متخصصة لخدمة المصريين العاملين في الخارج والتواصل معهم ومتابعة المشروعات التي يقومون بها في مصر، لافتاً إلى أن الصندوق الاجتماعي قد أعد دراسات عديدة في جميع الأنشطة والمحلات الاستثمارية التي يمكن للعاملين بالخارج الاستثمار بها. وقال وزير الاستثمار إن هناك اقبالاً من المصريين في الخارج على الاستثمار الزراعي.

على جانبه، أعلن م. محمد المرادش عن إجراء قرعة للأراضي على مساحة 3500 قطعة مخصصة للمشروعات الاستثمارية مثل إقامة مدارس ومستشفيات، وقال إن الدولة لديها خطة طموح في ظل برنامج الرئيس الانتخالي. وقال يستغرق بين 15 و 20 عاماً، ودعا إلى أن تكون عمالة عالية المهارة وتنظيف إلى ضرورة تعويض ما خسرت مصر في الأسواق العربية عن طريق تحديث برامج التعليم والتدريب وتبني التكنولوجيا الجديدة لاستعادة مكانة العمالة المصرية المفقودة في الخارج. وفي سياق متصل أعلن وزير

المصرية انخفض في دول مجلس التعاون الخليجي من 72٪ إلى 21٪ خلال الفترة من 1975 حتى 1995 على الرغم من المزايا النسبية التي تتمتع بها العمالة المصرية مثل وحدة اللغة والثقافة، مشيراً إلى أن تكوين عمالة عالية المهارة يستغرق بين 15 و 20 عاماً، ودعا إلى أن تكون عمالة عالية المهارة وتنظيف إلى ضرورة تعويض ما خسرت مصر في الأسواق العربية عن طريق تحديث برامج التعليم والتدريب وتبني التكنولوجيا الجديدة لاستعادة مكانة العمالة المصرية المفقودة في الخارج. وفي سياق متصل أعلن وزير

مهما للعملة الصعبة لتحسين ميزان المدفوعات وتمويل مشروعات الاستثمار، موضحاً أن التحويلات الرسمية في عام 2008/2007 بلغت 4,8 مليارات دولار. أشار د. نظيف إلى أن مصر وقعت العديد من الاتفاقيات الدولية والخلائية لحماية حقوق العمالة المهاجرة وبسبل انتقالها بطريقة قانونية عبر الحدود، ولكن هذه الجهود اصطدمت بالتطورات السلبية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، وبرزت في تعاقب الأزمات الاقتصادية والإرهاب، وأوضح رئيس الوزراء أن معدل العمالة

الدوائر الانتخابية التي سيدلون فيها بأصواتهم أمامها وكذلك الإشراف القضائي والجهة التي تقوم بفرز الأصوات. لكنه لم ينف التجربة بقوله: يمكن تجربتها في المناطق التي يتواجد بها المصريون بكثافة وبصورة استثنائية في الانتخابات الرئاسية ثم تدرس التجربة، ومن ثم يتم تعميمها في حال نجاحها على كل مناطق التواجد المصري بالخارج فيما بعد.

على سعيد متصل، أكد رئيس الوزراء د. أحمد نظيف أن تحويلات المصريين في الخارج تمثل مصدراً

أعلنت عن خصم 50٪ على الرسوم الجمركية للأجهزة الكهربائية والسلع المستعملة

## «المالية» تيسر «الإفراج الجمركي» على هدايا وسلع المغتربين حتى 1500 جنيه



مغتربون على الحدود المصرية لدى عودتهم من الخارج

إلى 480 جنيه تنخفض إلى النصف في حالة الأجهزة المستعملة.

وبالنسبة للأجهزة فتتحدد الرسوم الجمركية بواقع 30٪ من قيمة الأجهزة التي تقدر بنحو 85 جنيه لكل قدم، وإذا كانت الفلاحة 14 قدما فإن الرسوم الجمركية عليها تقدر بنحو 357 جنيهاً، وإذا كانت مستعملة فإن الرسوم تنخفض إلى النصف.

وبالنسبة لغرف الصالون والنوم فيتم احتساب الرسوم الجمركية عليها حسب عدد القمم والوزن ومستوى الجودة ونسبة الاستعمال، وكم توسط تقدر قيمة غرفة الصالون المستعملة بنحو 2000 جنيه وهي تخضع لتعريف جمركية بنسبة 30٪ من هذه القيمة لتصل رسوماها الجمركية لنحو 600 جنيه، وبالنسبة لغرفة النوم المستعملة فإن قيمتها تقدر بنحو 3000 جنيه وجماركها 900 جنيه.

أما غرف النوم المستعملة الخاصة بالأطفال فتقدر قيمتها بنحو 1000 جنيه ورسوماها 300 جنيه. وبالنسبة لغرف المكتب فتقدر قيمتها بنحو 250 جنيهاً ورسوماها الجمركية 75 جنيهاً، وطقم الترابيزة المكون من 3 قطع تقدر قيمته بنحو 300 جنيه ورسومه الجمركية تقدر بنحو 90 جنيهاً.

الأجنبي يجب أن يتم الإفصاح عن قيمتها عند الدخول أو الخروج إذا تجاوز المبلغ عشرة آلاف دولار. وأضاف أنه من التيسيرات أيضاً السماح بالإفراج المؤقت عن سيارات المصريين العائدين من الخارج بنظام التريبتك لمدة 3 شهور يمكن أن تجدد لفترة 3 شهور أخرى بعد سداد الرسوم وتقديم الضمانات المطلوبة.

### التعريف الجمركية

وحول التعريف الجمركية للسلع والأجهزة الشائعة التي ترد بصحبة العاملين بالخارج أوضح أحمد فرج سعودي رئيس مصلحة الجمارك أن التعريف الجمركية على التليفزيونات على سبيل المثال تقدر بنسبة 30٪ من قيمة الجهاز والتي يتم حسابها على حسب حجم التليفزيون بواقع 34 جنيهاً للبوصة الواحدة ومثلاً إذا كان التليفزيون 29 بوصة فإن الرسوم الجمركية تبلغ 295,8 جنيه، وإذا كان مستعملاً فإن الرسوم تنخفض بنسبة 50٪.

وبالنسبة لأجهزة التكييف موديل سبليت 3 احصنة تقدر قيمة الجهاز الواحد بنحو 1600 جنيه وهو يخضع لتعريف جمركية بواقع 30٪ لتصل الرسوم الجمركية

القاهرة - شيماء فاروق  
أعدت وزارة المالية خطة لتسهيل وتيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن أي سلع أو هدايا بصحبة العاملين العائدين من الخارج، وصرح جلال أبو الفتوح مستشار وزير المالية لشؤون الجمارك بأن د. يوسف بطرس غالي وزير المالية أصدر تعليمات مشددة بتكثيف العمل بالمنافذ الجمركية المختلفة لتسريع إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي عن الهدايا والأجهزة التي ترد بصحبة العاملين المصريين بالخارج.

### ضريبة مبيعات

وأشار إلى أنه يحق لكل راكب الإعفاء من أي رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات على الهدايا التي تكون معه وذلك في حدود ما قيمته 1500 جنيه بشرط ألا تكون لها صفة الاتجار، كما يحق للراكب في حالة عدم وجود هدايا معه شراء سلع من الأسواق الحرة وذلك خلال 48 ساعة من عودته وفي حدود 200 دولار وذلك بما لا يجاوز مرتين في العام الواحد للمصري وأربع مرات للسائح الأجنبي.

كما يجوز للمصريين القادمين للبلاد أو المغادرين منها حمل مبالغ مالية لا تزيد على 5 آلاف جنيه وبالنسبة للنفد